

ورشة القوانين التجارية توصي بـ :

إصدار قانون التجارة الإلكترونية وتعديل قانون الاستثمار

لحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك من خلال رصد وجهات نظر القطاع الخاص وأسنادة الجامعات والمحامين والاتحادات ذات العلاقة حول أولويات تحديث القوانين التجارية لتتلاءم مع متطلبات الاستثمار وضرورات التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

ونوه الاغبري الى أهمية مخرجات الورشة في الاسهام بإعادة صناعة وتطوير التقرير الوطني حول القوانين التجارية للجمهورية اليمنية ليكون معبراً عن حقيقة واقع هذه القوانين وتحديث أولويات تحديث القوانين التجارية لتتلاءم مع متطلبات الاستثمار وضرورات التنمية الاقتصادية في اليمن.

وأشاد الاغبري بالدعم الذي يقدمه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت لعمليات الإصلاح في اليمن.

من جانبه أكد ممثل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت على أهمية الورشة في إيجاد إطار صالح للحوار بين ممثلي القطاع العام والخاص اللامس للمشكلة الحقيقية التي تعيق عملية التنمية.

وكان المشاركون ناقشوا أوراق عمل حول السياسات المالية والإقتصادية اليمنية والتقرير الوطني حول واقع القوانين التجارية في اليمن ونظام القضاء التجاري في اليمن.

والقضاء التجاري وفي الجانب الآخر أشاد المشاركون في توصياتهم بالخطوات التي قطعها القضاء التجاري اليمني واهتمام القيادة السياسية لدعم عملية الإصلاحات القضائية وتعزيز استقلال القضاء .. مؤكداً ضرورة المحافظة على التخصص أثناء الحركات القضائية واستمرار التدريب والتأهيل للقضاة. وكان وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري أكد في افتتاح الورشة أن القوانين التجارية موضوع حراك واسع تقوم به الحكومة من خلال لجنة وزارية عليا لتعديل القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

وأوضح الوزير الاغبري أن التعديلات التي ستبناها الحكومة ستقوم على رؤى واضحة تنطلق من قواعد وأسس تحساكي الواقع وتواكب التطورات والمتغيرات وتلبي المتطلبات الدولية.

وأكد وزير العدل على أهمية الورشة كونها مكرسة لدراسة التقرير الوطني حول القوانين التجارية في الجمهورية اليمنية والذي تم إعداده في إطار مشروع تطوير بيئة الأعمال المحيطة بالقضاء التجاري في اليمن وتنفيذ العقود التجارية وتغطية الديون وقال: إن الورشة تكسب أهمية كبيرة كونها تمثل أداة جديدة للتعامل مع قضايا الإصلاحات وخاصة التشريعية بالإضافة إلى أنها تشكل إطاراً

■،، صنعاء/سبا

أوصى المشاركون في الورشة الوطنية حول القوانين التجارية ومتطلبات التنمية في اليمن التي عقدت أمس بصنعاء بضرورة تفعيل دور الوزارات المعنية فيما يتعلق بتعديل القوانين التجارية وإزالة تضارب النصوص في تلك القوانين خاصة قانون الضرائب.

ودعا المشاركون في الورشة التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت بمشاركة ٥٠ مشاركاً من قضاة ومحامين ورجال أعمال وأساقفة جامعات إلى إيجاد نصوص قانونية تؤدي إلى مخرجات تخدم الاقتصاد والتنمية بما يقلل من حجم البطالة.

وطالب المشاركون في توصياتهم بإعادة النظر في بعض القوانين الصادرة مثل قانون الرسوم القضائية والاثبات والضرائب ومعالجة النصوص الخاصة بقانون الاستثمار بحيث يتم ربطها بالبيئة اليمنية والمصلحة الوطنية، كما طالبوا بإصدار قانون التجارة الإلكترونية وضرورة وجود نصوص واضحة تحرم تصرفات رؤساء المجالس في البنوك فيما يتعلق بمنح القروض.

وأكدت التوصيات ضرورة وقف المشرع اليمني حول القواعد التي تتعلق بسلوك الموظفين خاصة المحاسبين القانونيين وشددت على ضرورة تضافر التشريعات التجارية مع التشريعات المكملة الأخرى مثل قانون منع الاحتكار